

Distr.: General
8 June 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



لجنة الأمم المتحدة للقانون
التجاري الدولي

نبذة الأونسيترال عن السوابق القضائية المستندة إلى اتفاقية الأمم المتحدة بشأن البيع الدولي للبضائع*

المادة ٦٠

يتألف التزام المشتري بالاستلام من:

- (أ) القيام بجميع الأعمال التي يمكن انتظامها منه بصورة معقولة لتمكين البائع من إتمام التسليم؛
- (ب) واستلام البضائع في حوزته.

مقدمة

١- يعرف هذا الحكم التزام المشتري بتسليم البضائع، وهو أحد الالتزامين الأساسيين للمشتري كما تحددهما المادة ٥٣. ويشمل التزام تسليم البضائع العنصرين اللذين يصفهما هذا الحكم.

* أعدت هذه النبذة باستخدام النص الكامل للقرارات المستشهد بها في خلاصات السوابق القضائية المستندة إلى نصوص الأونسيترال (كلاوت) والاشارات الأخرى الواردة في الحواشي. والقصد من الخلاصات هو أن تستخدم فقط كملخصات للقرارات التي تركز عليها، وقد لا تعكس جميع النقاط المشار إليها في النبذة. ويوصى القراء بالرجوع إلى النص الكامل لقرارات المحاكم وهيئات التحكيم المذكورة بدلا من الاعتماد فقط على خلاصات كلاوت.

واجب التعاون

٢- تفرض المادة ٦٠ (أ) واجب التعاون على المشتري. فعلى المشتري "القيام بجميع الأعمال التي يمكن توقعها منه بصورة معقولة لتمكين البائع من إتمام التسليم". ويتفاوت المضمون المحدد لواجب التعاون هذا بتفاوت الشروط التعاقدية. ويمكن الإشارة، على سبيل إيضاح المادة ٦٠ (أ)، إلى أنه إذا كان مكان التسليم هو مكان عمل المشتري، فعليه أن يضمن وصول البائع إلى هذا المكان، وفي حال طلب من البائع القيام بتركيب معدّات، يجب أن يكون الموقع معدّاً بشكل مناسب لذلك الغرض.

واجب المشتري القيام بتسليم البضائع

٣- تحدّد المادة ٦٠ (ب) العنصر الثاني من التزام المشتري بالاستلام، وتحديدًا، واجب المشتري استلام البضائع في مكان تسليمها من قبل البائع. وتتوقّف ترتيبات تسليم البضائع على شكل التسليم المتفق عليه بين الطرفين. على سبيل المثال، عندما يتألّف التزام التسليم من وضع البضائع بتصرف المشتري في مكان عمل البائع (المادة ٣١ (ج))، فإنّ على المشتري أن ينقل البضائع أو يعهد بنقلها إلى طرف ثالث من اختياره.

حقّ رفض البضائع

٤- لا تذكر المادة ٦٠ شيئاً عن الحالات التي يحقّ فيها للمشتري رفض البضائع. وتتوقّع الاتفاقية حالتين محدّتين: حالة التسليم قبل التاريخ المحدّد (المادة ٥٢ (١))، وحالة تسليم كمية من البضائع تزيد عن الكمية المحدّدة في العقد (المادة ٥٢ (٢)). وتجب الإشارة أيضاً إلى أنه يحقّ للمشتري أن يرفض البضائع إذا ارتكب البائع انتهاكاً أساسياً للعقد (المادة ٢٥)، ما يعطي المشتري حقّ الإعلان عن فسخ العقد (المادة ٤٩ (١) (أ)) أو طلب تسليم بضائع بديلة (المادة ٤٦ (٢)). وقد وجد قرار لإحدى المحاكم أن على المشتري تسليم البضائع عندما لا

1 محكمة المقاطعة الأميركية الخاصة بمقاطعة نيويورك الجنوبية، الولايات المتحدة، ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٢، متوفّر على الإنترنت على العنوان <http://www.cisg.law.pace.edu/cisg/wais/db/cases2/020510u1.html>.

2 قضية كالات رقم ٤٧ [محكمة منطقة Aachen، ألمانيا، ١٤ أيار/مايو ١٩٩٣] (انظر النصّ الكامل للقرار).

يشكّل الخلل في المطابقة انتهاكاً أساسياً . وعندما يحقّ للمشتري رفض البضائع، قد يكون مطالباً مع ذلك بجزائها بغية حفظها (المادة ٨٦).

3 قضية كلاوت رقم ٧٩ [المحكمة العليا لمنطقة فرانكفورت، ألمانيا، ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤] (انظر النصّ الكامل للقرار).